نموذج لظاهرة الغش في الحرف والصنائع المخزنية في المغرب خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي

أ.د. محمد أعطيطي

باحث في تاريخ المغرب الحديث
الثانوية التأهيلية الإمام الغزالي
جهة دكالة (عبدة) – المملكة المغربية

الاستشهاد المرجعي بالمقال:

محمد أعطيطي، نموذج لظاهرة الغش في الحرف والصنائع المخزنية في المغرب خلال النصف الأول من القرن ١٨م.- دورية كان التاريخية.- العدد الثامن عشر؛ ديسمبر ٢٠١٢. ص ٨١ – ٨٥.

www.kanhistorique.org ISSN: 2090 - 0449

خمسة أعوام من الدراسات التاريخية ٢٠٠٨ – ٢٠١٢

ملخص

على الرغم مما كانت تحظى به الحرف والصنائع المخزنية في المغرب خلال العصر الحديث، من عناية ومراقبة صارمة وإشراف مباشر من طرف الجهاز المخزني ومؤسسة الحسبة، فإنها لم تسلم من آفة الغش التي تسربت إليها بأشكال مختلفة خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، علما أن هذه الفترة تمتد لتشمل ما يقرب ثلاثة عقود من حكم السلطان مولاي إسماعيل المعروف بشدته وحزمه إزاء القضايا ذات الارتباط بالحرف المخزنية، وتأتي في طليعتها صناعة النقود وضمان رواجها وصفائها.

وقد اتخذت ظاهرة الغش في صناعة النقود عدة مظاهر، منها ما عُرف بتقصيص السكة الإسماعيلية أي قرضها وتحريفها، ومنها ما تم تزويرها وإفسادها من خلال خلط النحاس بالدراهم الفضية، إلى غير ذلك من أصناف تزييف السكة وتشويهها. وقد جاءت الآراء متباينة في تفسير هذه الظاهرة، فهناك من أعزى هذا الغش إلى طول الفترة التي راجت فيها النقود بين الناس، خاصة منها السكة الإسماعيلية، فضلاً عن تأثير السياسة المالية للسلطان مولاي إسماعيل، بينما فريق آخر ربط ذلك بغياب الاستقرار، وما صاحب ذلك من فساد وتدهور البنيات الاقتصادية واستفحال آفات خطيرة في المجتمع نعتت في مجملها بأزمة الثلاثين سنة بعد رحيل السلطان المذكور.

ونتيجة لشيوع ظاهرة الغش في النقود خلال فترة الدراسة، اضطرب الوضع النقدي بالمغرب حيث عم الركود الاقتصادي وشلت عملية البيع والشراء، فضلاً عن كثرة المنازعات بين الناس في المعاملات النقدية، ناهيك عن خلق تذمر شامل تجاه الدولة التي عجزت عن احتواء هذه الظاهرة التي لم تنحصر انعكاساتها السلبية على المستوى الداخلي وحسب، وإنما تعدت ذلك للتشويش على علاقات المغرب ببعض الدول، وخاصةً منها تلك التي يمر بها ركب الحاج المغربي.

مقدمة

تعتبر ظاهرة الغش في الحرف والصنائع المخزنية من القضايا التي تمتد جذورها إلى العصر الوسيط، كما أن الدراسات التي اهتمت بهذا الموضوع تكاد تنعدم لأسباب يرتبط معظمها بشح المادة المصدرية، وتناثرها في مضان تعتبر إلى عهد قريب من المصادر التي لم يألف الدارسون الاشتغال عليها، ومنها على وجه الخصوص كتب النوازل وتراجم الأعلام والحوالات الوقفية، التي توفر في مجملها إفادات متنوعة تهم الحياة الاجتماعية والاقتصادية لتاريخ المغرب. ونقصد بالحرف المخزنية تلك الصنائع التي تعامل معها المخزن بشكل مباشر، ونخص منها بالذكر: صنع الأسلحة والبناء وسك النقود. ورغم ما كانت تحظى به هذه الحرف الصناعية من مراقبة صارمة، من طرف الجهاز المخزني، عبر التدخل المباشر وعن طريق دور مؤسسة الحسبة، فإنها لم تسلم من تجاوزات الحرفيين

دورية إلكترونية. مُحكّمة. ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

والصناع، حيث ظهرت أشكال مختلفة من الغش والتدليس والتحريف والتزوير، امتدت انعكاساتها إلى مختلف القطاعات.

ومن بين أخطر الصناعات المخزنية التي تسربت إليها ظاهرة الغش خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي (موضوع الدراسة)، نجد: صناعة النقود التي تعد من الوظائف الموكولة إلى نظر المخزن، فباسمه تختم وهو الذي يحرص على صفاء معادنها وعلى ضمان سلامة رواجها، والضرب على أيدي المتلاعبين بشؤونها.[١] وهكذا، وبخلاف ما جاء في بعض المصادر وتبعتها في ذلك بعض الدراسات الحديثة من كون النقود على عهد السلطان مولاي إسماعيل حافظت على قيمتها وسلامة رواجها ولم تتعرض للغش والتحريف، واكتفت بالتنصيص فقط على وجود جانب سلبي في السياسة المالية للسلطان المذكور تتلخص في ادخاره للأموال وما نجم عن ذلك من قلة الدراهم الرائجة بالمغرب[٢]، فإن ما توفره لنا كتب النوازل والرحلات من إفادات كفيل بأن يمكننا من تعرية الوجه الآخر من حقيقة وضعية النقود المغربية خلال النصف الأول من القرن١٨، الذي امتدت خلاله ولاية السلطان مولاي إسماعيل لما يقرب من ثلاث عقود[٣]. ولا يخفى على الباحث حجم الأزمة التي حلت بالمغرب بعد وفاة السلطان المذكور، حيث عمت الفتن وانتشر الفساد وتدهور الاقتصاد، واستفحلت آفات خطيرة في المجتمع، استمرت لحوالي ثلاثين سنة.

ويمكن بيان بعض ما لحق بالعملة المغربية خلال الفترة المذكورة أعلاه، من خلال ما يلي:

أولاً: تقصيص السكة الإسماعيلية

تعرضت السكة الإسماعيلية لما اصطلح عليه بالتقصيص، ويراد بهذه الكلمة قرض السكة وتحريفها، ويعتبر ذلك من ضروب الغش التي تعرضت لها العملة المغربية على عهد السلطان مولاي إسماعيل. وقد تصدى العلماء لهذه المسألة من خلال أجوبتهم الفقهية[٤] ضمن إطار النوازل الحادثة في عصر السلطان المذكور بعدما كثرت الأسئلة بصددها بالنظر إلى موقع النقود في الاقتصاد المغربي، وبالأساس ما نتج عن جريمة الغش المذكورة من اختلاف بين الناس " في الديون من البيوعات والأكرية والسلف والمهور"،[٥] بعدما تدخل العاهل مولاي إسماعيل سنة ١١١٩ هـ / ١٧٠٧ م ليعطي أمره القاضي برد تلك الدراهم المغشوشة إلى أهلها وقطع التعامل بها[٦].

والواضح من خلال تتبعنا لظاهرة الغش، أن انتشارها بشكل كبير ابتداء من أواخر العقد الأول من القرن الثامن عشر هو الذي استدعى تدخل السلطان المذكور، وهذا ما تصوره العبارة الواردة في النازلة: "لما كثر في سكته..تقصيصها" وانطلاقًا من هذه الإفادة، نفهم أن قضية التقصيص هذه ترجع إلى تاريخ سابق عن الذي ورد في النازلة لأنه لا نتصور أن تلك الظاهرة نزلت بثقلها مرة واحدة، وإنما جاء ذلك بصورة تدريجية إلى أن استفحل أمرها.

ولعل ما يدعم زعمنا هذا، ما احتفظت به كتب النوازل من أسئلة في موضوع الديون، فكان يتضح من خلاله أن "الدراهم الناقصة"[٧] شكلت محوره الأساسي وإذا علمنا أن الاختلاف بين الناس بصدد تلك الديون حدث بعد تدخل المخزن لرد النقود إلى أصلها أي جعلها كاملة بعد ما صارت ناقصة، فإنه يسهل علينا أن نفهم بأن تقصيص سكة السلطان مولاي إسماعيل ظهر على أقل تقدير منذ بداية القرن الثاني عشر الهجري/ الثامن عشر الميلادي.

وثمة قضية استرعت انتباهنا في جانب من تعليل الفقيه العربي بردلة للنقص الذي تعرضت له سكة العاهل المذكور، حيث عزا ذلك "إلى طول خدمتها وتداول الأيدي لها لأنها خدامة (كذا) في أيدي الناس فوق الثلاثين سنة"،[٨] أفلا يمكن - إذن- افتراض أن تلك النقود لم تكن متقنة الصنع، ولذلك اعتراها النقص؟ ثم ألم يكن ادخار الأموال في سياسة المولى إسماعيل المالية سببًا مباشرًا في ظهور النقود المغشوشة ؟ ومهما يكن من أمر، فإن تقصيص أو قرض النقود الإسماعيلية أمر ثابت لا يمكن إنكاره على الرغم من سياسة الاحتكار والإشراف المخزني المباشر والرقابة الصارمة التي ضربت على صناعة النقود. وإذا كان المخزن قد تدخل لوضع حد لتلك الظاهرة وزجر من كان وراءها، فإنه سرعان ما سيعرف المشهد النقدي تلك الآفة من جديد، وربما بصورة أعنف من المرحلة الأولى.

ثانيًا: شيوع الغش في سك النقود بعد وفاة السلطان مولاي إسماعيل

بعد رحيل السلطان مولاي إسماعيل[٩] دخلت البلاد في دوامة من الحروب وتخبطت في كثير من المشكلات، سيما وقد اجتاحت المغرب في نفس الفترة موجات من المجاعة والأوبئة،[١٠] مما أدى إلى تعطيل "الفعاليات البشرية والاقتصادية وساد الكساد في كل ميدان من ميادين المبادرة الاقتصادية التي كبحتها القوة الشرائية المنهارة وضعف الأحياء"،[١١] كما نجم عن ذلك هلاك كثير من الناس،[١٢] لا نستبعد أن يكون منهم عدد كبير من الحرفيين، وبخاصة في مدينة فاس، التي شهدت أكثر من غيرها من المدن خرابا وخسارة في الأرواح تعد بالمئات في اليوم الواحد.[١٣] وكان من نتائج هذا الوضع أن وجدت فيه بعض العناصر فرصة سانحة للتعاطي للغش واستخدام مختلف وسائل التزوير.[١٤]

وهكذا، فقد كانت العملة المغربية من المجالات التي ارتادها المتلاعبون بمصالح أموال المسلمون، فصاروا يزورونها ويحرفونها بأنواع شتى من الحيل من دون رادع ولا زاجر لأفعالهم.

ومرة أخرى؛ يظهر دور كتب النوازل وبجانبها كتب الرحلات في الكشف عن مثل هذه الجوانب، فنقرأ عند صاحب **المراهم في أحكام فساد الدراهم** "إنه حدث في بلدتنا سجلماسة.. في أواخر الحادي والخمسين من هذا القرن الثاني عشر (١١٥١هـ/ ١٧٣٨م) في دراهمها الفضية اختلاط بالنحاس من غير تواطئ من الناس بل بعناية بعض المفسدين من البشر، ولم ينقص في أول ظهوره شيئا

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

من رواجها لعدم إطلاع كثير عليه واغتفار من اطلع عليه ليسارته لديه، فلم يزل يتفاحش منه الواقع إلى أن اتسع خرقه على الراقع فلم يبق بين أيدي الناس من الدراهم إلا البهارج، ولم يجد الناس بدا من الشروط في المعاملة بها الدواعي الضرائر (كذا) وانسداد المخارج، فوقع فيها الصالح المتحري كما وقع فيها الطالح المتجني ... فانفتحت من المنازعات بين أرباب المعاملات أبواب جمة ووقع الناس في حيص بيص واختلاف ما وجدوا عنه من محيص".[١٥]

وعلى إثر هذه الوضعية التي آلت إليها النقود، وما ترتب عنها من اختلاف بين الناس في المعاملات النقدية، أصدر الفقيه **أحمد بن عبد العزيز الهلالي** فتوى تقضي بجواز التعامل بالدراهم المغشوشة وإن لم ينضبط غشها إذا كانت تروج رواجًا واحدًا،[١٦] وتبعًا لذلك "تصبح العقود الواقعة في وقت التعامل بالدراهم المغشوشة من بيع ونكاح وغيرهما صحيحة...".[١٧] على أن صاحب **المراهم** لم يفته أن يستنكر مما صار إليه حال السكة، إذ يقول: "لا يجوز إبقاء سكة المسلمين مهملة يزيد فيها من شاء ما شاء من النحاس ويجعل كل من أراد الغش دار الضرب عنده".[١٨]

هكذا؛ يتضح أن الإهمال الذي طال دار السكة، كانت له نتائج وخيمة، أولها: شيوع ظاهرة الغش في ضرب النقود، وثانيها: كثرة المنازعات بين الناس في المعاملات النقدية، وخاصةً في الديون والقراض، علما بأن النقود المغشوشة بقدر ما أصبحت رائجة، كان الناس "يسرعون في إخراجها من أيديهم ويرغبون في ذلك أشد رغبة خشية انقطاع التعامل بها"،[١٩] والحاصل "فإن المغشوش بعد المنادات عليه صار الناس يرغبون عنه ويكرهونه حتى انحطت قيمته جدًا فصار لا يساوي إن وجد من يشتريه إلا نحو الثلث مما كان يساوي حالة التعامل به".[٢٠]

ثالثًا: بعض انعكاسات شيوع ظاهرة الغش في العملة المغربية

أدى استفحال ظاهرة الغش في النقود إلى اضطراب الوضع النقدي، حيث عم الركود الاقتصادي وشلت عملية البيع والشراء، وهذا بعض ما يعكسه حديث **أبي مدين الدرعي** في رحلته وهو بناحية سجلماسة سنة ١١٥٢ هـ/ ١٧٣٩م، بقوله: "وبقيت النفس متحيرة في السلع التي جئنا بها ... فبقينا اليوم الأول والثاني والثالث ولا بيع ولا شراء ودراهم البلاد كلها زيوف، فلما طال بنا الأمر رفعنا السلعة إلى زاوية مولاي عبد الله الدقاق، حيث التجار واكترينا بها دارا فجعل التجار يدخلون علينا حتى يروا السلع فيخرجون هكذا نحو عشرة أيام إلى أن قرب الرحيل، فجعلنا نبيع لهم كيفما تيسر ونشتري التبر.. فلم نستكمل بيع ذلك إلى يوم الرحيل".[٢١]

وإذا كان استفحال الأزمة الاقتصادية، باديًا من خلال هذا النص، فإن انعكاسات ظاهرة الغش في النقود لم تنحصر داخل البلاد، وإنما تجاوزت ذلك إلى التشويش على علاقة المغرب ببعض الدول، وخاصةً تلك التي يمر بها ركب الحاج المغربي،[٢٢] ونشير في هذا الصدد إلى الرسالة التي بعث بها والي طرابلس العثماني إلى السلطان **مولاي عبد الله** سنة ١٧٥٤ "في شأن السكة المغشوشة والحياك المدخولة المغشوشة التي يحملها الحجاج في المغرب بقصد التجارة ويبيعونها في الطريق"،[٢٣] والذي يعنينا في هذا السياق هو السكة المغشوشة وتأثيرها على العلاقات الدولية، ومن شأن هذا أن يساعدنا في فهم ما ذهب إليه **الحضيكي في رحلته** وهو ينصح الحجاج بقوله: "... ولك أن تصرف دراهمك في الذهب فإنه هناك (أي سجلماسة) أرخص تبرا ومسكوكا [...] وفيه فائدتان يروج في كل بلاد أمامك وتصيب به غرضك حيث كنت وكيف شئت بخلاف هذه الدراهم الإسماعيلية فرواجها في عمالة الضرب فإذا خرجت منها فلا تروج إلا ببخس، والفائدة الثانية، إنك إذا صرفتها ذهبا تبرا كان أو مسكوكا خف عليك حملها".[٢٤]

ويظهر أن صاحب **المراهم** لم يجوز تلك العملية، حيث يقول: "وقد رأيت من اغتر به فاعتقد جواز بيع المغشوش بخالص من صنفه كما يقع من بعض حجاج المغاربة يبيعون الموزونة الإسماعيلية وهي خالصة بقراميل طرابلس وفضات مصر وهي مغشوشة ولا يراعون فيها حكم المبادلة ولا المراطلة بل يبيعونها بها مساومة كيفما اتفق فاعتقدوا جواز ذلك وهو اعتقاد باطل لأن ذلك عين الربا".[٢٥]

إن الإفادات السابقة تستدعي إبداء بعض الملاحظات الأولية، وهي على النحو التالي:

- لم ترتبط ظاهرة الغش في النقود بالأزمة السياسية فقط، وإنما كانت لها جذور في السياسة المالية المتبعة بشكل عام، ومن ثم لم ينتظر المتلاعبون بالسكة انفجار الأوضاع السياسة لممارسة جريمتهم بل نجد أثرا واضحا لتلك التجاوزات حتى خلال استقرار الأوضاع الأمنية.
- اتصفت ظاهرة الغش في السكة بتنوع أشكالها من تقصيص وتحريف وتزوير، فأدى ذلك إلى حدوث اضطراب كبير في الأوضاع النقدية سواء على مستوى تداول النقود أو على صعيد تقدير أسعار العملة.
- اختلاف آراء الفقهاء بشأن "بيع المغشوش من النقود بخالص من صنفه" بين مجوز لذلك، ومن يرى بطلان تلك العملية. ويبدو، أن الرأي الأخير يكشف عن وعي تام بعواقب الأزمة النقدية، ويذهب في الاتجاه الذي يرفع الإهمال عن دار السكة ويعيد لها اعتبارها ودورها المنوط بها.
- لم يستطع المخزن أن يحد من خطورة التضخم الناتج عن انتشار رواج النقود المغشوشة، ويبدو أن هذا الأمر قد تسبب في خلق تذمر شامل تجاه الدولة وزاد في إضعاف كيانها السياسي.

ونختم هذه الملاحظات بسؤالين:

هل ينبئ هذا الوضع النقدي المتردي بما ستعرفه دور السكة من تراجع خطير منذ نهاية القرن الثامن عشر الميلادي؟ أم أن النظام النقدي سيشهد انتعاشًا قبل أن تعترضه مشاكل جديدة؟

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

خاتمة

- ثبت بالدراسة، أن ظاهرة الغش التي لازمت الحرف والصنائع، قد شهدها المغرب منذ العصر الوسيط، ولا تشكل الحرف المخزنية (صناعة النقود كنموذج)، استثناء ضمن دائرة التجاوزات وشتى أصناف الغش التي طالت النظام الحرفي.
- كما أثبتت الدراسة، أن مستويات الغش التي اكتسحت صناعة النقود، وتعدد مظاهرها تعكس حجم الأزمة التي مرت بها العملة المغربية، بما أسفرت عنه من انعكاسات خطيرة على الاقتصاد والمجتمع المغربيين، وهو الأمر الذي أسهم في تيسير مهمة الاختراق الأجنبي للمغرب في العقود القليلة الموالية لفترة الدراسة.
- تضافرت عدة عوامل سياسية ومالية واقتصادية واجتماعية، أدت إلى تأزم الوضع النقدي بالمغرب خلال النصف الأول من القرن الثامن عشر الميلادي، فكانت إحدى تجلياته الكبرى بروز ظاهرة الغش التي لم تعكس عجز المخزن عن احتواء هذه الظاهرة وحسب، وإنما أيضًا غفلة المحتسب الذي لم ينهض برسالته كما يجب لأسباب قد تتجاوز إمكاناته في بعض الأحيان.
- انبرى مجموعة من الفقهاء خلال فترة الدراسة للإجابة عن القضايا المترتبة عن ظاهرة الغش التي همت صناعة النقود، حيث قدموا بعض التفسيرات لهذه النازلة، كما نبهوا إلى رفع الإهمال الذي طال دار السكة.

لذا، نوصي في هذه الدراسة بما يلي: تقتضي الإحاطة الموضوعية بالقضايا الاقتصادية والاجتماعية لتاريخ المغرب الحديث، ضرورة توسيع دائرة الاهتمام بكتب النوازل والرحلات التي توفر مادة دسمة، كفيلة بإماطة اللثام عن الجوانب التي ظلت غير مطروقة لسنوات عديدة. وإلى هذا، تعتبر ظاهرة الغش أيا كان مصدرها أو دافعها أو غايتها، من الآفات الخطيرة التي تجب محاربتها من طرف جميع المتدخلين على مستوى السلطة أو المجتمع؛ لأنها تسهم بشكل كبير في كبح التنمية داخل المجتمعات التي تتوانى في مواجهتها. وكما يهتم الباحث بالجوانب المضيئة من تاريخ البلاد، يتعين كذلك الكشف عن مواطن الضعف؛ للإسهام في تشكيل وعي تاريخي غير مزيف.

ملحق (١)

مسألة تقصيص سكة السلطان مولاي اسماعيل

"... وقعت مسألة ... وهي أن الإمام السلطان الشريف الجليل العلوي الهمام مولانا اسماعيل سنة تسع عشرة ومائة وألف، لما كثر في سكته رحمه الله تقصيصها من أهل الفساد وكان الناس يتعاملون بها وفيها الكامل والناقص، فأمر بردها إلى أهلها وقطع التعامل بالناقص منها، فاختلف الناس في الديون من البيوعات والأكرية والسلف والمهور، فتنازع فقهاء الوقت في ذلك، قال شيخنا والظاهر فيها أنه يقضي بالكامل إذ هو الأصل والنقص الذي كان يجري بين الناس إنما هو من باب المسامحة لا غير لأنه لو امتنع لم يقبض إلا الكامل".

محمد المهدي الوزاني:
المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب، ط.ح، فاس ١٣٢٨، ٥ :٨٧ - ٨٨.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449

الهوامش:

(١) عمر أفا، **مسألة النقود في تاريخ المغرب في القرن التاسع عشر (سوس١٨٢٢-١٩٠٦)**، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء ١٩٨٨، ص ٢٣.

(٢) نذكر من بين تلك المصادر و الدراسات ما يلي، محمد الكردودي، **الدر المنضد الفاخر بما لأبناء مولاي علي الشريف من المحاسن والمفاخر، مخطوط خ. س، رقم، ١١٦٧٦**، ورقة ٢٩/أ.- محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني لأهل القرن الحادي عشر والثاني عشر**، تحقيق، محمد حجي - أحمد التوفيق، مكتبة الطالب، الرباط ١٩٨٦، ٤ ، ١٠٥.- مولاي هاشم قاسمي علوي في تقديمه لكتاب، **التقاط الدرر ومستفاد المواعظ والعبر للأخبار وأعيان المائة الحادية والثانية عشر**، دراسة وتحقيق، هاشم العلوي القاسمي، ط. ١، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ١٩٨١، ١ ، ٩٠ - ٩١. - أبو إدريس إدريس، **المغرب في النصف الأول من القرن ١٨ م** (د.د.ع كلية الآداب، فاس ١٩٨٧)، ص ، ٢٣٧.

(٣) لا يعني هذا أن الفترة السابقة عن هذا الإطار التاريخي لم تعرف ظاهرة الغش، أنظر، على سبيل المثال لا الحصر، أبو السعيد عبد القادر الفاسي، **أجوبة الفاسي الكبرى**، ١ ، ٢٤ - ٢٥ و ١٣٠ - ١٣٢.

(٤) أنظر الملحق رقم، ١.

(٥) محمد المهدي الوزاني، **المعيار الجديد الجامع المعرب عن فتاوي المتأخرين من علماء المغرب**، ط. ح، فاس ١٣٢٨، ٥ ، ٨٨.

(٦) محمد المهدي الوزاني، **المعيار الجديد** ..م.ن ، ٥ ، ٨٨.

(٧) وردت في كتب النوازل وفي مؤلفات أخرى مفردات يراد بها نفس المعنى الذي تحمله الدراهم الناقصة ، ومن ذلك على الخصوص دراهم الوقت والدراهم المغشوشة، أنظر على سبيل المثال لا الحصر، أحمد بن عبد العزيز الهلالي، **المراهم في أحكام فساد الدراهم**، مخطوط خ.ع رقم ٢٥٩٨ (ضمن مجموع)، ص، ٨٣.- محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني** ...، مصدر سابق، ٢ ، ٢٩٣.

(٨) **بردلة (محمد العربي)، "نوازل"**، ط. ح ، فاس ١٣٤٤، ص، ٥٢.

(٩) "كانت وفاة السلطان الأعظم مولانا إسماعيل سنة تسع وثلاثين ومائة وألف/ (١٧٢٧م) وخلف من الأموال والجواهر والحلي والظهر والكرع والأسلحة ما لا يحيط به حصر ولا يعرف له قدر ..." عبد السلام بن السلطان محمد بن عبد الله، **درة السلوك وريحانة العلماء والملوك**، مخطوط خ. ع، رقم ، ٣٧٢٨ د، ص، ٢٩٦ - ٢٩٧.

(١٠) عرف المغرب في النصف الأول من القرن الثامن عشر سلسلة من المجاعات والأوبئة وتهم بالأساس مجاعة ١٧٣٧ - ١٧٣٨، وطاعوني منتصف القرن الثمن عشر، ١٧٤٢ - ١٧٤٤ ثم ١٧٤٧ – ١٧٥١. يراجع حول هذه الكوارث، محمد بن الطيب القادري، **حوليات نشر المثاني**، تقديم وتحقيق د.نورمان سيكار، نشر المعهد الجامعي للبحث العلمي في المغرب ١٩٧٨، ص، ٥١ - ٥٣ .ثم، **نشر المثاني** ...، مصدر سابق، ٤ ، ٨٢. وعند عبد الرحمان بن زيدان، **إتحاف أعلام الناس بجمال أخبار حاضرة مكناس**، المطبعة الوطنية، الرباط ١٩٣٠، ٤ ، ٤١٥ - ٤١٦.

(١١) محمد الأمين البزار، **تاريخ الأوبئة والمجاعات في المغرب خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر**، جامعة محمد الخامس، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية في الرباط، سلسلة رسائل وأطروحات، رقم ١٨ منشورات دار النجاح الجديدة، ١٩٩٢، ص، ٦٣.

(١٢) محمد بن الطيب القادري، **التقاط الدرر**...، مصدر سابق، ٢ ، ٤١٨.

(١٣) المصدر نفسه، ٢ ، ٤١٨.

(١٤) أحمد الأديب، **الحرف والحرفيون بفاس خلال القرن ١٩ (١٨٧٣ و١٩١٢)**، (د.د.ع ، كلية الآداب، فاس ١٩٩٦)، ص، ٦٠.

(١٥) أحمد بن عبد العزيز الهلالي، **المراهم في أحكام فساد الدراهم** ...، مصدر سابق، ص ، ٨٣.

(١٦) المصدر نفسه، ص ، ٩٢.

(١٧) المصدر نفسه، ص ، ٩٤.

(١٨) المصدر نفسه، ص ، ٩٥.

(١٩) المصدر نفسه، ص ، ٩٩.

(٢٠) المصدر نفسه، ص ، ١١٧.

(٢١) محمد بن أحمد بن الصغير السوسي (ت ١١٥٧هـ -١٧٤٤)، **رحلة أبي مدين الدرعي**، مخطوط خ.ع رقم، ١٩٧ ق (ثانية مجموع)، ص، ٥٥ - ٥٦.

(٢٢) أبو إدريس إدريس، **المغرب في النصف الأول من القرن الثامن عشر** ...، مرجع سابق، ص، ٢٣٩.

(٢٣) محمد بن الطيب القادري، **نشر المثاني**...، مصدر سابق، ٤ ، ٧٢.

(٢٤) محمد بن أحمد الحضيكي (ت.١١٨٩هـ/١٧٧٥م)، **رحلة حجازية**، مخطوط خ.ع رقم ، ١/٨٩٦ ، ورقة، ١٣/ب و١٤/أ.

(٢٥) أحمد بن عبد العزيز الهلالي، **المراهم**...، مصدر سابق، ص ، ٨٨.

دورية إلكترونية .مُحكّمة .ربع سنوية ISSN: 2090 – 0449